اشتر الآن وادفع لاحقًا

خدمة اشتر الآن وادفع لاحقاً تسمح للعميل بالدفع المؤجل مقابل شراء السلع أو الخدمات، مما يعني أن العميل عادةً يدفع تكلفة السلع أو الخدمات إما عن طريق قسط واحد أو أكثر (على سبيل المثال، توزيع تكلفة هاتف بقيمة 1000 دولار أمريكي إلى خمسة أقساط بواقع 200 دولار أمريكي لكل منها)، ويكون ذلك غالباً دون تكبد أي مبالغ إضافية أكثر مما لو دفعوا ثمن السلع أو الخدمات على الفور. هذه الخدمة تعتبر جذابة للتجار لأنهم قد يحققون مبيعات أعلى من خلال جذب العملاء الذين لا يستطيعون أو لا يقومون بشراء السلع أو الخدمات إذا توجب عليهم دفع المبلغ بالكامل في معاملة واحدة.

كيف تعمل خدمة اشتر الآن وادفع لاحقًا؟

يوجد عدد من النماذج المختلفة لخدمة اشتر الآن وادفع لاحقًا، ولكن لأغراض الورقة التوضيحية هذه، سننظر إلى نموذج معين يقوم من خلاله التاجر بالعمل مع مزود خارجي (مزود خدمة اشتر الآن وادفع لاحقًا) والذي يقوم بدوره بتقديم الخدمة للعملاء وتحمل (على الأقل بعض) مخاطر الائتمان. يمكن إنشاء هذا النموذج بطرق مختلفة، ولكن - في النهاية – يكون مزود خدمة اشتر الآن وادفع لاحقًا هو الطرف مقدم الخدمة للعميل وليس التاجر. يرجى الاطلاع على المثال المبين أدناه:

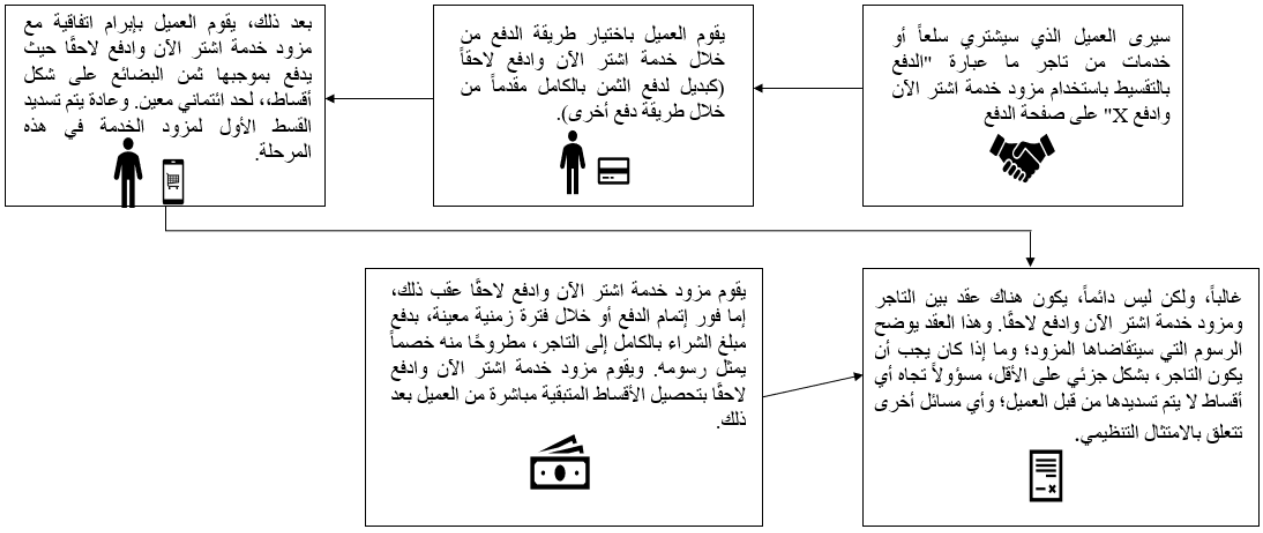

المخاوف التنظيمية المتعلقة بخدمة اشتر الآن وادفع لاحقاً

مع تزايد شعبية هذه الترتيبات (لدى التجار والعملاء على حد سواء)، فقد أدى اعتماد خدمة اشتر الآن وادفع لاحقاً على نطاق واسع إلى زيادة عملية التمعن والتدقيق التنظيمي. ويأتي ذلك نتيجة لكون نماذج خدمة اشتر الآن وادفع لاحقاً تنطوي على تقديم الائتمان (حيث يمكن التمويل المقدم من مزود خدمة اشتر الآن وادفع لاحقًا العميل من الدفع في وقت لاحق عما سيفعله خلاف ذلك)، ولكن في بعض من مناطق الاختصاص، تقع هذه الخدمة خارج نطاق الأنظمة التنظيمية المختلفة، ولا سيما أنظمة الائتمان الخاصة بالمستهلكين، وبالتالي من الممكن أن تكون غير منظمة.

Level 13, The Gate, PO Box 75850, Dubai, UAE
Telephone: +971 (0)4 362 1500
Fax: +971 (0)4 362 0801

المخاوف التنظيمية تشمل:

- العملاء يميلون إلى عدم النظر إلى خدمة اشتر الآن وادفع لاحقاً كشكل من أشكال الاقتراض، وبالتالي لا يرون المخاطر المرتبطة بتقديم الائتمان والعواقب في حال عدم قدرتهم على السداد[1]؛

- غالبًا ما يتم توفير خدمة اشتر الآن وادفع لاحقاً كخيار محدد مسبقاً على موقع التاجر الإلكتروني، مما يخلق بيئة خالية من الصعوبات ويسمح للعميل إبرام اتفاقية الائتمان الخاصة بخدمة اشتر الآن وادفع لاحقاً بسهولة، وأحياناً دون الكثير من التفكير؛

- لا يقوم مزود خدمة اشتر الآن وادفع لاحقاً في أغلب الأحيان بالتحقق بشكل مناسب من قدرة العميل على تحمل التكاليف؛

- سقف الإنفاق، في حال تم تحديده، غير متسق على نطاق القطاع؛

- عادةً لا توجد معلومات كافية عن عواقب عدم الدفع. الرسوم المفروضة عند إلغاء عملية الشراء أو الدفع المتأخر، في حالة تفويت الدفعات، قد تكون عالية بشكل لا يتناسب مع البضائع المشتراة[2]؛ و

- يتم تصميم هذه الترتيبات، بما في ذلك عملية التسويق والإعلان عنها، بغرض زيادة مبيعات التجار، الأمر لا يصب بالضرورة في مصلحة العملاء.

رأي وموقف سلطة دبي للخدمات المالية حيال هذا الأمر

يتطلب القيام بأعمال تقديم الائتمان في مركز دبي المالي العالمي أو منه الحصول على ترخيص من قبل سلطة دبي للخدمات المالية. لا يسمح للشركات الخاضعة لرقابة سلطة دبي للخدمات المالية بتقديم الائتمان لعملاء التجزئة عند تنفيذ أعمالهم في أو من مركز دبي المالي العالمي. الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو عندما يكون العميل نشاطا تجاريا آخر ، ويتم تقديم الائتمان لأغراض تلك الأعمال. وذلك، سيحتاج الفرد الذي يرغب في تقديم خدمات اشتر الآن وادفع لاحقًا في مركز دبي المالي العالمي أو منه إلى ترخيص من سلطة دبي للخدمات المالية وسيقتصر على عملاء التجزئة الذين قد يقدمون لهم الخدمة.

يسمح فقط للشركات المرخصة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية تقديم الخدمات المالية في أو من مركز دبي المالي العالمي. في حال عدم التأكد من الوضع التنظيمي لشركة ما، يرجى الرجوع إلى السجل العام لسلطة دبي للخدمات المالية قبل الشروع في أي نشاط للخدمات المالية مع تلك الشركة. كما تقوم سلطة دبي للخدمات المالية بنشر تنبيهات للمستهلكين بشأن عمليات الاحتيال والشركات التي تدعي بشكل زائف أنها شركة مرخصة على موقعها الرسمي من خلال صفحة التنبيهات.

[1] https://www.citizensadvice.org.uk/about-us/our-work/policy/policy-research-topics/debt-and-money-policy-research/buy-nowpain-later/

[2] على الرغم من أن هذا ليس هو الحال عالمياً؛ إلا أن النهج المتبع من قبل مزودي خدمة اشتر الآن وادفع لاحقاً يمكن أن يختلف بشكل كبير.